شروط وأحكام إصدار واستعمال بطاقة ريفلكت و/أو البنك العربي الائتمانية

تسري هذه الأحكام على العلاقة بين ريفلكت و/أو البنك العربي وأي شخص يتقدم بطلب إصدار بطاقة فيزا/ ماستر كارد الائتمانية، وتعني العبارات والكلمات التالية ما يلي (صيغة المذكر أينما وردت تشمل المؤنث أيضاً)
التعريفات:
الأحكام: الأحكام التي تبين طريقة استعمال بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية وحقوق والتزامات كل من طالب إصدار البطاقة وريفلكت و/أو البنك العربي وأي تعديل قد يطرأ عليها.
ريفلكت: احدى منتجات البنك العربي.
المحفظة: الحساب المفتوح باسم طالب الإصدار أو الذي سيتم فتحه للتعامل بالبطاقة.
البطاقة: بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية الصادرة من قبل ريفلكت /البنك العربي والتي تخول طالب الإصدار سحب مبلغ أو شراء سلعة أو خدمة دون توفر رصيد في محفظته سواءً كان على طالب الإصدار تسديد كامل الرصيد المستغل بتاريخ الاستحقاق أو تسديد نسبة من هذا الرصيد تحدد في طلب إصدار البطاقة حيث يتم تحديد احتساب فوائد على الرصيد المتبقي.
طالب الإصدار: أي شخص يتقدم بطلب إصدار بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية، ويكون مسؤولاً عن البطاقة التي تصدر بناءً على طلبه وموافقة ريفلكت و/أو البنك العربي على إصدارها.
حامل البطاقة: أي شخص يحمل بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية الصادرة عن ريفلكت و/أو البنك العربي بناء على طلب طالب الإصدار، ويعتبر طالب الإصدار حاملا له.
المؤمن عليه: حامل البطاقة الائتمانية المشترك في خدمة الحماية التأمينية لحاملي بطاقات ريفلكت و/أو البنك العربي الائتمانية.
استعمال البطاقة: عمليات شراء البضائع والحصول على الخدمات من المحلات التجارية أو السحب بواسطة البطاقة على أجهزة الصراف الآلي أو السحب نقداً من البنوك المشتركة مع مؤسسة ماستركارد/ فيزا الدولية.
حد البطاقة: الحد الأقصى المسموح لطالب الإصدار استغلاله والمقرر من قبل ريفلكت و/أو البنك العربي
الرقم السري: هو الرقم الذي تصدره ريفلكت و/أو البنك العربي لحامل البطاقة، والذي يمكنّه من استعمال أجهزة الصراف الآلي التي تحمل إشارة (MasterCard/ VISA) للسحب النقدي والاستفسار عن رصيد بطاقته في كافة أنحاء العالم، وعلى أجهزة التفويض الآلي (POS) التي تأخذ الأرقام السرية.
المصاريف: وتشمل تكاليف و / أو رسوم الطوابع وأجور ونفقات البريد والهاتف والفاكس وفرق العملة والعمولة والفوائد وسائر العمولات ونفقات التحصيل وكل أنواع المصاريف الأخرى التي تدفعها ريفلكت و/أو البنك العربي وأية رسوم تتكبدها ريفلكت و/أو البنك العربي بسبب إصدار البطاقة أو استعمالها حسب المقرر للمنطقة.
الدفعة الشهرية: المبلغ المطلوب دفعه من طالب إصدار البطاقة شهرياً، ويمثل النسبة المئوية المقررة من مجموع التزامات طالب إصدار البطاقة، وبالحد الأدنى المطلوب، ويمكن أن تكون النسبة المئوية المطلوبة من طالب إصدار البطاقة 100% أو 50% أو 25 % أو 5% من مجموع الالتزامات.
رصيد حساب البطاقة: إجمالي الرصيد المستغل من البطاقة المستحق الدفع لريفلكت و/أو البنك العربي طبقاً لسجلاته في تاريخ إصدار كشف حساب البطاقة شاملاً جميع المصاريف.
كشف حساب البطاقة: الكشف الذي يبين تفاصيل المبالغ المدينة / الدائنة ورصيد حساب البطاقة المستحق لريفلكت و/أو البنك العربي الناتج عن استخدام البطاقة من قبل حاملها.
جهاز الصراف الآلي (ATM): جهاز تابع لأي بنك أو مؤسسة مالية مشتركة في الشبكة المحلية/العالمية والذي يقبل التعامل بالبطاقة.
السحب النقدي: أي مبلغ يقوم حامل البطاقة بسحبه من خلال أجهزة الصراف الآلي باستخدام بطاقته الائتمانية الصادرة عن ريفلكت و/أو البنك العربي.

1 - يفوض طالب الإصدار ريفلكت و/أو البنك العربي بتخصيص **حساب** خاص للتعامل بالبطاقة تقيد فيه الحركات الناشئة عن استعمال طالب الإصدار للبطاقة والعمولات والمصاريف والفوائد والمدفوعات التي قدمها طالب الإصدار للسداد ويكون هذا الحساب هو المرجع والبينة المقبولة لتحديد الرصيد الدائن والمدين وتسري على الحساب الشروط العامة والخاصة للحساب والخدمات المعمول بها لدى ريفلكت و/أو البنك العربي بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع هذه التعليمات والأحكام.
2- يكون استعمال البطاقة مقتصراً على طالب الإصدار / أو الشخص الذي تصدر البطاقة باسمه وحده ولا يجوز له السماح لغيره باستعمالها، ويتعهد طالب الإصدار باستعمالها فقط ضمن فترة الصلاحية المثبتة عليها.
3 - لا يجوز لطالب الإصدار استعمال البطاقة إلا في حدود الرصيد الدائن (إن وُجد) /مبلغ السقف المحدد لها، كما يتعهد بعدم تجاوز حدود المبالغ المصرح له بها من ريفلكت و/أو البنك العربي، وفي حال تجاوز طالب الإصدار للحد الممنوح، فإنه سيتحمل كافة العمولات وحسب قائمة الفوائد والعمولات المعلنة من قبل ريفلكت و/أو البنك العربي.
4 – يعتبر استعمال البطاقة عند التاجر – حسب تعليمات فيزا الدولية / ماستركارد– إقراراً من طالب الإصدار أنه استعمل بطاقته حتى وإن اختلف توقيعه على قسيمة الشراء عن التوقيع الموجود على البطاقة.
5- لا يجوز لطالب الإصدار استعمال البطاقة الائتمانية للتداول بالعملات الرقمية بأي شكل كان.
6- لا يجوز لطالب الإصدار استعمال البطاقة الائتمانية لشراء خدمات / بضاعة تتنافى مع القوانين المحلية / السائدة في الدول المعنية (مثل المقامرة / مواد ممنوعة).
7- يلتزم طالب الإصدار بالتوقيع على اقرار استلام البطاقة حال استلامه لها ويلتزم بإعادة إيصال الاستلام إلى ريفلكت و/أو البنك العربي موقعاً منه ويعتبر التوقيع على طلب إصدار البطاقة هو تأكيد لالتزامه بالعمل بهذه الأحكام، وانه سيقوم بالمحافظة على البطاقة وعدم الكشف عن الرقم السري الخاص بها لأي شخص كان.
8 - أ- يعتبر طالب الإصدار مسؤولاً عن المحافظة على البطاقة والرقم السري والاحتفاظ بهم في أمكنة آمنة وبشكل منفصل ويعتبر مسؤولاً عن ما يترتب على فقدان أو سرقة البطاقة أو استعمالها أو بسبب اطلاع الغير على الرقم السري وعلى طالب الإصدار الإبلاغ فوراً عن الفقدان أو الاستعمال غير المشروع للبطاقة على أرقام الهواتف المذكورة على البطاقة الإرشادية المسلمة له مع البطاقة وتعزيز ذلك بكتاب خطي يوضح فيه ملابسات فقدان أو سرقة البطاقة ويعفى طالب الإصدار من أية مسؤولية من لحظة إبلاغ ريفلكت بذلك.
ب- يحق لريفلكت و/أو البنك العربي أن يصدر بطاقة جديدة بدلاً عن البطاقة التالفة / المسروقة / المفقودة المبلّغ عنها ويخضع إصدارها للرسوم المقررة.
ج- يدرك العميل أنه يمكن تفعيل / إيقاف البطاقة فورا من خلال أي من قنوات الاتصال المتاحة، وأن تفعيل البطاقة يتم فقط عندما تكون البطاقة بعهدة العميل.
9-بإمكان تقديم شكوى بالطرق المعتمدة والمبينة على الموقع الالكتروني للبنك العربي و ريفلكت
10 - يتحمل طالب الإصدار كافة المبالغ المترتبة عن السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي التي تمت بواسطة البطاقة في حالة سرقتها / ضياعها، حيث أن هذه الحركات لا يمكن أن تتم إلا بواسطة الرقم السري الخاص بالبطاقة.
11- يحق لريفلكت و/أو البنك العربي إنهاء العقد وإلغاء صلاحية البطاقة في حال إخلال طالب الإصدار بتنفيذ أي من الالتزامات التعاقدية وبعد انذاره بالوسائل المعتمدة لدى البنك او ريفلكت ويلتزم طالب الإصدار بتسليم البطاقة لريفلكت و/أو البنك العربي فوراً، كما يلتزم بتسديد كافة التزاماته الناشئة عن استعمال البطاقة والفوائد والعمولات المتحققة عليها، كما ويتم إيقاف البطاقة فوراً وبدون إشعار مسبق عند وفاة أو إفلاس أو عدم أهلية حامل البطاقة.
12- يحق لريفلكت / البنك العربي فسخ العقد دون اللجوء إلى المحكمة ودون إشعار طالب الإصدار في حال الاخلال بأي من الشروط التعاقدية أو في حال اكتشاف ريفلكت و/أو البنك العربي أن اسم طالب الإصدار مدرج على أي من قوائم المحظور التعامل معهم أو إذا تبين لريفلكت و/أو البنك العربي عدم صحة أي من المستندات المقدمة للحصول على البطاقة الائتمانية أو تبين عدم صحة أي من الضمانات أو التعهدات المُقدمة.
13- يحق لريفلكت / البنك العربي في أي وقت ودون أدنى مسؤولية عليها وقف العمل بالبطاقة مؤقتاً إذا توافرت لديها أيّة شكوك باستخدام البطاقة بشكل غير مشروع سواء بناءً على تقارير قد تتلقاها ريفلكت / البنك العربي أو نتيجة عدم

تمكنها من تأكيد صحة الحركات مع طالب الإصدار خصوصاً إذا وردت الحركات المشكوك بها من إحدى الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة أو لأي سبب آخر تراه ريفلكت / البنك العربي وفقاً لتقديرها.
14- يحق لطالب الإصدار وفي أي وقت يشاء أن يطلب إلغاء البطاقة وذلك بموجب إشعار خطي لريفلكت شريطة أن يقوم بإعادة البطاقة، إلا أن مسؤولية طالب الإصدار تبقى قائمة تجاه ريفلكت و/أو البنك العربي حتى تسديد كافة الالتزامات الناشئة عن استعمالها والفوائد والعمولات المتحققة عليها.
15 - في حال رغبه العميل بأخذ براءة ذمه فورية يتوجب عليه وضع ضمانه نقديه بما قيمته 110% من سقف البطاقة
16- في حال رغبة طالب الإصدار بإلغاء بطاقته، تقوم ريفلكت و/أو البنك العربي بفك رهن الضمان (إن وجد) بعد شهر واحد من تاريخ تسديد طالب الإصدار لكافة الالتزامات المترتبة عليه، للتأكد من وصول جميع الحركات التي تمت على البطاقة ويمُكن لطالب الإصدار بعد سداد كامل الرصيد وبعد مضي 30 يوماً على إلغاء البطاقة الائتمانية طلب شهادة براءة ذمة.
17- يجوز لريفلكت و/أو البنك العربي ووفق مشيئته واختياره تجديد البطاقة بنفس الحد المقرر لها أو بالحد الذي يراه مناسباً دون الحاجة إلى أخذ موافقة طالب الإصدار إلا إذا أشعر طالب الإصدار ريفلكت و/أو البنك العربي برغبته بعدم تجديد البطاقة قبل شهرين من تاريخ انتهاء صلاحيتها.
18- تصدر البطاقة المجددة بنفس الرقم السري للبطاقة القديمة.
19- يلتزم طالب الإصدار بالاحتفاظ بمبالغ كافية في محفظة و/ أو اي من حساباته لدى ريفلكت و/أو البنك العربي لتسديد الدفعات الشهرية والمصاريف والفوائد والعمولات نتيجة إصدار هذه البطاقة و/ أو استعمالها حسب النسبة المقررة من ريفلكت و/أو البنك العربي وأن طالب الإصدار يفوض ريفلكت و/أو البنك العربي سلفا بإجراء القيد الشهري لجميع تلك المصاريف والنفقات على محفظته و/ أو اي من حساباته لدى ريفلكت و/أو البنك العربي بالإضافة إلى الفائدة التي تترتب على مجموع الالتزامات غير المسددة وأية فوائد/ عمولات تأخير وعمولات ماستركارد/ فيزا الدولية إلى حين تسديد كامل الالتزامات المترتبة عليه.
20- تحتسب الدفعة الشهرية بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع حركات طالب الإصدار والتزاماته السابقة، والفوائد المتحققة على مجموع الالتزامات، وأية عمولات أخرى حسب النسبة المقررة أو الحد الأدنى المطلوب لها، ويضاف إليها أي مبالغ غير مسددة في الأشهر السابقة والمبالغ المستعملة فوق الحد المقرر للبطاقة.
21- يصدر لطالب الإصدار كشف الكتروني بحركات بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية شهرياً في نهاية دورة البطاقة ، مبيناً فيه تفاصيل الحركات التي قام بها حامل البطاقة ومجموع الالتزامات والمبلغ الإجمالي الواجب دفعه شهرياً ، وتاريخ القيد على حساباته ، للتأكد من صحة الحركات وذلك لحفظ حقه بالمطالبة بالحركات التي لم يجرها (ان وجدت) حسب تعليمات أنظمة ماستر كارد / فيزا الدولية ، ويتم القيد على محفظة و/ أواي من حساباته لدى ريفلكت و/أو البنك العربي آلياً في تاريخ التسديد، وتقوم ريفلكت بإرسال كشف حساب البطاقة بشكل إلكتروني لطالب الإصدار على العنوان و/أو البريد الالكتروني الذي يحتفظ به لدى ريفلكت و/أو البنك العربي ويعتبر إرسال هذا الكشف على العنوان و/أو البريد الالكتروني المشار إليه لدى ريفلكت و/أو البنك العربي بأنه تبليغ قانوني لطالب الإصدار، ويعتبر الكشف صحيحاً ما لم يتم إشعار ريفلكت و/أو البنك العربي خطياً بخلاف ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الكشف .
22- تستوفى عمولة على حركة السحب النقدي كما تستوفى عمولة تبديل عملة عند استعمال البطاقة خارج بلد الإصدار أو بعملة اخرى غير العملة المحلية للبطاقة، شاملة العمولات التي تتقاضاها ماستركارد/ فيزا الدولية على كل حركة.
23- يقيد ريفلكت و/أو البنك العربي مبلغ الدفعة الشهرية المترتبة عن استعمال البطاقة على محفظة طالب الإصدار لدى ريفلكت و/ أو اي من حساباته لدى ريفلكت و/أو البنك العربي آلياً في تاريخ القيد على الحساب، وإذا لم يتوفر كامل مبلغ الدفعة الشهرية في محفظة طالب الإصدار لدى ريفلكت و/ أو اي من حساباته لدى ريفلكت و/أو البنك العربي ، فيتم القيد على الحساب بالمبلغ المتوفر، ويحمّل الجزء المتبقي للشهر التالي، وتحتسب على البطاقة عمولة تأخير.
24- يحق لريفلكت و/أو البنك العربي إذا لم يتوفر في محفظة طالب الإصدار لدى ريفلكت و/ أو اي من حساباته لدى ريفلكت و/أو البنك العربي كامل مبلغ الدفعة الشهرية المطلوبة إيقاف البطاقة أو حجزها لحين تسديد هذه الدفعة ، أو أية دفعات سابقة مستحقة وتعتبر جميع المبالغ القائمة والمترتبة عن استعمال البطاقة واجبة التسديد بالكامل إذا لم يسدد طالب الإصدار المبالغ المطلوبة منه لمدة ثلاثة أشهر ويحق لريفلكت و/أو البنك العربي إجراء تقاص ما بين الرصيد/الأرصدة الدائنة لكافة حسابات طالب الإصدار لدى ريفلكت و / أو البنك العربي وما بين قيمة الدفعات المستحقة في حال عدم توفر قيمة الدفعات أو عدم كفاية الرصيد في الحساب الرئيسي للبطاقة.

25- إذا أراد طالب الإصدار تسديد التزاماته من خلال محفظته لدى ريفلكت و/ أو اي من حساباته لدى ريفلكت و/أو البنك العربي بالعملة الأجنبية، أو إذا أراد إجراء تغطية آلية من محفظته لدى ريفلكت و/ أو اي من حساباته لدى ريفلكت و/أو البنك العربي بالعملة الأجنبية لحساب البطاقة، فيتم قيد المبلغ المعادل المطلوب حسب السعر السائد في تاريخ التسديد.
26- يمكن لطالب الإصدار تحويل أية مبالغ من محفظة ريفلكت و / أو أي من حساباته الأخرى لدى ريفلكت لحساب البطاقة في أي وقت يشاء لتسديد الالتزامات المترتبة عليه، وتخصم هذه الدفعات من مجموع الالتزامات.
27- تحتسب ماستركارد/ فيزا الدولية قيمة الحركة بالعملة المحلية إذا تمت خارج بلد الإصدار باستعمال سعر التبديل لعملة الشراء حسب الأسعار السائدة عالمياً، ويفوض طالب الإصدار ريفلكت و/أو البنك العربي بشراء العملة الأجنبية لتسديد كافة التزاماته الناتجة عن استعمال البطاقة.
28- تحتسب فائدة شهرية على مجموع التزامات طالب الإصدار حسب النسبة المقررة من قبل البنك المركزي، ويحق لريفلكت و/أو البنك العربي تعديل هذه النسبة حسب السعر السائد للفائدة سواء بالزيادة أو بالنقصان حسب قرار ريفلكت و/أو البنك العربي المطلق ودون الحاجة إلى موافقة طالب الإصدار وعلى أن يتم إشعار طالب الإصدار بهذا التعديل من خلال البريد الالكتروني لطالب الإصدار.
29- أ- تحتسب الفائدة المدينة على حركات السحب النقدي من تاريخ الحركة وحتى تاريخ صدور كشف حساب البطاقة التالي وتقيد الفائدة آلياً في نفس تاريخ كشف حساب البطاقة.
ب- تحتسب الفائدة المدينة على حركات الشراء من تاريخ الحركة وحتى تاريخ التسديد الكامل وعند تاريخ التسديد في حال قيام العميل بتسديد كامل الالتزام يتم إعفاءه آلياً من قيمة الفائدة المدينة لحركات الشراء أما في حال عدم تسديد كامل الالتزام فيتم قيد قيمة الفائدة الشهرية المدينة المستحقة آلياً على حساب البطاقة.
ج- تحتسب الفوائد على رصيد حساب البطاقة القائم بما يشمل الفائدة المتراكمة والعمولات وحتى السداد التام.
30- يمكن لطالب الاصدار زيادة / تخفيض حد البطاقة أو تعديل أية بيانات أخرى تتعلق بطالب الإصدار بعد التنسيق مع الجهات المعنية لدى ريفلكت و/أو البنك العربي.
31- يقر طالب الإصدار بأن البطاقة ملك لريفلكت و/أو البنك العربي في كل الأوقات، وان يده عليها هي يد الأمين ويجب عليه إعادتها في أي وقت يطلب ريفلكت و/أو البنك العربي منه ذلك، كما يلتزم بإعادة البطاقة المصدرة له من ريفلكت و/أو البنك العربي (إن وجدت).
32- يحق لريفلكت و/أو البنك العربي إجراء التعديل على هذه الأحكام وعلى أن يتم إشعار طالب الإصدار من خلال عنوانه و/أو الإشعارات الفورية و / او البريد الالكتروني المعتمد لدى ريفلكت و/أو البنك العربي قبل أربعة عشر يوم عمل من تاريخ تطبيق أي مما يلي:
- زيادة العمولات التي يدفعها طالب الإصدار مقابل استخدام الخدمة الإلكترونية المقدمة له.
- زيادة الالتزامات على طالب الإصدار تجاه البنك بخصوص الخدمة الإلكترونية المقدمة له.
- وضع أي قيود كمية على عدد أو سقوف التحويلات الإلكترونية لأموال طالب الإصدار.
33- تصدر ريفلكت و/أو البنك العربي البطاقة لطالب الإصدار حسب القوانين المحلية، ويتعهد طالب الإصدار باستعمالها ضمن الأنظمة والقوانين الصادرة عن الجهات المختصة.
34 - ريفلكت و/أو البنك العربي غير مسؤولة إذا لم تقبل البطاقة من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري (الطرف الثالث)، وكذلك فإن أي نزاع ينشأ بين طالب الإصدار والطرف الثالث لا يؤثر على حقوق ريفلكت و/أو البنك العربي تجاه طالب الإصدار في تسديد الالتزامات الناشئة عن استعمال البطاقة و/أو المتعلقة بها، كما لا تتحمل ريفلكت و/أو البنك العربي أية مسؤولية عن أي عيب أو نقص في البضائع والخدمات التي يحصل عليها طالب الإصدار.
35- يتم إبلاغ طالب الإصدار عن أي حركة تمت على حساب بطاقته لحظة تنفيذها من خلال SMS او PNاو أي وسائل أخرى يتم الاتفاق عليها مع العميل على رقم الهاتف الخلوي لطالب الإصدار المعتمد لدى ريفلكت و/أو البنك العربي
36 - في حال وجود حركة على كشف حساب البطاقة لم يجرها طالب الإصدار أو شكك في صحتها و طلب تفاصيل اضافية عنها ، يحق له المطالبة بإعادة مبلغها لرصيد حساب البطاقة أو الحصول على تفاصيل اضافية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ كشف حساب البطاقة وذلك بعد تقديم المستندات اللازمة وقناعة ريفلكت و/أو البنك العربي بصحتها ، لكن لا يقيد المبلغ لرصيد حساب البطاقة إلا بعد تحصيل مبلغ المطالبة فعلياً من البنك المحصل وقيدها لحساب ريفلكت و/أو البنك العربي، علماً بأن فترة التحصيل قد تستغرق شهرين حسب إجراءات وتعليمات ماستركارد/ فيزا الدولية، أما في

حال عدم ثبوت حق طالب الإصدار بالمطالبة، فتستوفي ريفلكت / البنك العربي أجوراً نظير أتعابها أو نظير دفعها أي مبالغ ناتجة عن هذه المطالبة للبنك المحصل أو لأي جهة أخرى.
37- يقر طالب الإصدار بعلمه بمخاطر استعمال البطاقة لغايات الشراء أو طلب الخدمات عبر الانترنت أو البريد أو الهاتف والمتمثلة باحتمالية كشف معلومات البطاقة السرية للغير وما قد يترتب عليه من احتمالية استعمال البطاقة بصورة غير مصرح بها ويلتزم طالب الإصدار بإبلاغ ريفلكت و/أو البنك العربي فوراً حال علمه بأي استعمال غير مصرح به للبطاقة ليتسنى لريفلكت و/أو البنك العربي وقف البطاقة، ويعتبر العميل مسؤولاً عن كامل عمليات استعمال البطاقة غير المصرح بها وذلك إلى حين تمكن ريفلكت و/أو البنك العربي من إيقاف البطاقة بناء على بلاغ طالب الإصدار.
38- يتوجب على طالب الإصدار الانتباه إلى أن استعمال رقم البطاقة للشراء بواسطة شبكة الإنترنت سيؤدي إلى القيد على بطاقته بمبالغ شهرية، وهذا القيد لا يخضع لإجراءات مطالبة العميل بقيمتها حسب تعليمات ماستركارد/ فيزا الدولية.
39- يكون عنوان طالب الإصدار لغايات التبليغ والمراسلات هو العنوان و/أو البريد الالكتروني الذي يحتفظ به طالب الإصدار لدى ريفلكت و/أو البنك العربي، ويلتزم طالب الإصدار بإبلاغ ريفلكت و/أو البنك العربي خطياً عن أي تعديل يطرأ عليه أو على أرقام هواتفه او بريده الالكتروني.
40- يتوجب على طالب الإصدار أن يحتفظ بنسخته من قسائم الشراء الصادرة عن التجار، أو الإشعارات الصادرة عن أجهزة الصراف الآلي لتدقيقها مع كشف حركات البطاقة للتأكد من المبالغ الواردة فيه.
41- يكفي لإثبات الحركات الناشئة عن استخدام البطاقة والرصيد تقديم ريفلكت و/أو البنك العربي كشفاً للحساب مستخرجاً من الحاسوب ولا يكون ريفلكت و/أو البنك العربي ملزماً بتقديم أصول فيش السحوبات و/أو الحركات التي أجراها طالب الإصدار، كما وتعتبر القيود التي ترد لريفلكت و/أو البنك العربي من ماستركارد/فيزا الدولية وشركات خدمات الدفع صحيحة وبينة مقبولة من طالب الإصدار وملزمة له ما لم يكن قد تقدم باعتراض وفقا لما جاء بنص البند رقم 41.
42- يُصرح طالب الإصدار بما يلي:
أ- أن جميع التبليغات القضائية و/أو كل ما يصدر عن ريفلكت و/أو البنك العربي إلى طالب الإصدار مقبولة على عنوانه و/أو البريد الالكتروني المحفوظ لدى ريفلكت و/أو البنك العربي و /او البريد الالكتروني الخاص به لدى ريفلكت و/أو البنك العربي
ب- أن القانون الذي يحكم هذا العقد هو القانون الأردني.
ج- تملك ريفلكت و/أو البنك العربي صلاحية مقاضاة طالب الإصدار لدى أي محكمة ذات الاختصاص في الأردن و/أو ضمن الدولة التي يقع فيها عنوانه بغض النظر عن الصلاحية المكانية لهذه المحكمة أو تلك من محاكم الدولة المذكورة وانه يسقط حقه مسبقاً في الطعن بالصلاحية المكانية للمحكمة التي تختارها ريفلكت و/أو البنك العربي
د- بغض النظر عما هو منصوص عليه في هذه المادة فإنه يحق لريفلكت ممارسة صلاحية المقاضاة في أي دولة يختارها أو في أي دولة أصبح يقيم بها طالب الإصدار أو يوجد له أموال فيها، كما أن المقاضاة في دولة ما لا تحول دون الحق في المقاضاة في ذات الوقت في دولة أخرى أو أكثر.
43- يحق لريفلكت و/أو البنك العربي إجراء التحريات عن الوضع الائتماني أثناء وروود أية مبالغ مدينة من قبل العميل (طالب الإصدار) في حساب البطاقة وإفشاء المعلومات عن العميل (طالب الإصدار) وعن حساب بطاقته إلى جهات متابعة التحصيل والمحامين من أجل تحصيل الديون المترتبة على حساب بطاقة العميل (طالب الإصدار).
44- في حال وجود أي شكاوى من قبل طالب الإصدار فبإمكانه تقديم الشكوى من خلال تطبيق الموبايل عبر secure mail او بإمكانه الرجوع إلى وحدة شكاوى العملاء التابعة لريفلكت و/أو البنك العربي والتي تقوم بدورها ببحث الشكوى وتقديم الرأي بشأنها.
45- من المعلوم بأنه وفي حال قبول طلب العميل (طالب الإصدار) فأنه سيتم إدراجه تلقائياً ضمن تغطيات التأمين الممنوحة لحاملي بطاقات ريفلكت / البنك العربي الائتمانية، ويخضع إدراجه هذا لشرط الأهلية المحدد بموجب وثيقة التأمين، ومن المعلوم أيضا لدى العميل (طالب الإصدار) أيضاً بأن التغطية التأمينية تخضع لشروط وأحكام الوثيقة الأصلية الموقعة بين ريفلكت / البنك العربي وشركة التأمين. وتخضع التغطية التأمينية لرسوم يتم تحديدها وتضاف الى الأقساط.
46- يقوم ريفلكت بإرسال اشعار للعميل (طالب الإصدار) من خلال الوسائل المتاحة والمتفق عليها معه بموعد تجديد البطاقة والعمولات المتعلقة بذلك قبل شهر من تاريخ انتهاء صلاحيتها.

47- يحتفظ ريفلكت و/أو البنك العربي بالحق في تعديل نسبة النقاط المكتسبة والحد الشهري المطبق على معاملات البطاقات الائتمانية في أي وقت دون إشعار مسبق.

48- يجوز لـ ريفلكت و/أو البنك العربي استرداد أو خصم نقاط الولاء المكتسبة في حال تم عكس أو استرداد أو اعتبار الحركة غير ناجحة.

49- يحتفظ ريفلكت و/أو البنك العربي بالحق، وفقًا لتقديره الخاص، في استثناء بعض التجار من برنامج الولاء. ولن تكون المشتريات لدى التجار المستثنيين مؤهلة لكسب نقاط الولاء.

الشروط والأحكام الخاصة بخدمة التسديد المريح لبطاقات الائتمان

بالنظر لموافقة ريفلكت و/أو البنك العربي (و يشار إليه فيما بعد بـ "البنك") على الطلب المقدم مني/منا والمتعلق برغبتي/ رغبتنا الاستفادة من برنامج التسديد المريح الذي يقدمه ريفلكت و/أو البنك العربي لحاملي البطاقة الائتمانية الصادرة عنه (ويشار إليه بالبرنامج) كما هي محددة أدناه، فإنني/ إننا، بالإضافة لما ورد في الأحكام والشروط المتعلقة بعضوية بطاقة الائتمان، التي تنظم إصدار واستعمال بطاقة ائتمان ريفلكت و/أو البنك العربي، والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من هذه الوثيقة، أوافق/ نوافق على الأحكام و الشروط التالية:

1-التعريفات:

سيكون للتعابير التالية المعاني المحددة لها بموجب هذه الأحكام والشروط ما دام السياق يقبل ذلك ما لم تتميز بغير ذلك.

أ- "برنامج التسديد المريح " (البرنامج) يعني أي خطة دفع يعرضها ريفلكت و/أو البنك العربي لمصلحة حامل البطاقة الرئيسي للتسديد المريح لأي شراء سواء كان نقداً و/أو بالتجزئة.

ب- برنامج التسديد المريح لريفلكت و/أو البنك العربي متاح لحاملي بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية الصادرة عن ريفلكت و/أو البنك العربي.

جـ- الهدف من "البرنامج" هو تمكين حامل البطاقة، وفقاً لهذه الأحكام والشروط، من شراء بضاعة محددة و/أو خدمات محددة يعرضها تجّار معيّنون أو دفع أقساط جامعية أو مدرسية، باستعمال الحد المتوفر في البطاقة الائتمانية، ودفع قيمة تلك البضائع أو الخدمات المشتراة على أقساط شهرية متساوية. ويقوم ريفلكت و/أو البنك العربي من حين لآخر، بتحديد تلك البضائع أو الخدمات والتجار الذين ينطبق عليهم هذا البرنامج وتبليغ ذلك لحاملي البطاقات.

د- يُقدم البرنامج بصفة حصرية إلى حامل البطاقة ما دامت البطاقة الائتمانية سارية حسب لوائح البنك، وسيكون حامل البطاقة الذي يفي بالأحكام والشروط العامة لبطاقة ائتمان ريفلكت و/أو البنك العربي مؤهلاً تلقائياً للاستفادة من البرنامج، كما سيكون هذا البرنامج متوفر لحاملي البطاقة الرئيسية والفرعية.

هـ- عند الاستفادة من البرنامج لشراء البضاعة و/ أو الخدمات التي ينطبق عليها البرنامج، يتعين على حامل البطاقة أن يدفع للبنك سعر فائدة شهري مقابل الخدمة لتسهيل الدفع للبنك بأقساط شهرية متساوية، بحيث يكون المبلغ الإجمالي للبرنامج (السعر الإجمالي) هو مبلغ سعر الشراء للبضاعة والخدمات مضافا إليه الفائدة المترتبة على الخدمة.

و- يقوم ريفلكت و/أو البنك العربي بتحديد البضائع والخدمات والتجار الذين ينطبق عليهم البرنامج، كما يقوم ريفلكت و/أو البنك العربي بتحديد رسوم التسديد المريح المطبق لكل بضاعة أو خدمة أو تاجر بسعر فائدة 0% عند الشراء من المحلات المشاركة في البرنامج، كما يقوم ريفلكت و/أو البنك العربي بتحديد عدد الأقساط الشهرية التي سيتم دفعها " فترة البرنامج " لكل سلعة و خدمة بحيث يمكن تغييرها من حين لآخر ويقوم ريفلكت و/أو البنك العربي بالإعلان عنها بالطرق التي يراها مناسبة.

2- شروط الاشتراك بالخدمة:

يُصرح ريفلكت و/أو البنك العربي بإجراء أي معاملة ينطبق عليها البرنامج شريطة أن يكون المبلغ الإجمالي للبرنامج ضمن حد الائتمان الإجمالي المتوفر لحامل البطاقة في بطاقة ائتمانه وأن تكون بطاقة ائتمان حامل البطاقة سارية حسب القواعد واللوائح التي يتبنّاها ريفلكت و/أو البنك العربي عند القيام بإجراء المعاملة، ويقوم ريفلكت و/أو البنك العربي بتقديم خدمة التقسيط المريح بفائدة 0% في حال وجود اتفاقية توفر ذلك بين البنك والتاجر، بحيث يتم الإعلان عنها بالطرق التي يراها البنك مناسبة.

3- مبلغ البرنامج:

أ- يجب ألا يقل مبلغ البرنامج عن (50) دينار أردني أو ما يعادلها " مبلغ الصفقة".
ب- يجب أن يكون مبلغ البرنامج مساويا لمبلغ الصفقة التي يطلب حامل البطاقة من البنك إخضاعها للبرنامج، ويتم قيد مبلغ البرنامج على حساب بطاقة الائتمان.
جـ- سيتم حساب المبلغ الذي سيدفع كل شهر "القسط الشهري للبرنامج" بقسمة السعر الإجمالي للبرنامج على فترة البرنامج (ينتج السعر الإجمالي للبرنامج بإضافة سعر شراء البضاعة أو الخدمات إلى نفقات التسديد المريح).
4- تقديم الفاتورة وتسديدها:
أ- يقوم حامل البطاقة بتسديد المبلغ الإجمالي للبرنامج على أقساط شهرية متساوية تمتد لفترة حسبما يحدده المستفيد من البرنامج وبموافقة البنك.
ب- يتم مطالبة حامل البطاقة بالقسط الشهري للبرنامج، مباشرة اعتباراً من تاريخ الكشف الذي يلي تاريخ الشراء، وشهرياً بعد ذلك إلى أن يتم تسديد كامل مبلغ البرنامج.
جـ- عند قيام حامل البطاقة بالشراء بموجب البرنامج فسوف يكون الحد الأدنى للدفع المستحق هو مبلغ الأقساط الشهرية للبرنامج مضافا له نسبة التسديد المستحقة بحسب تعليمات الدفع.
د- إذا دفع حامل البطاقة مبلغاً أقل من الحد الأدنى المستحق الدفع عند تاريخ الاستحقاق المبين في الكشف الشهري لبطاقة الائتمان، فسوف يتم تطبيق النفقات والفوائد والعمولات حسب الأحكام والشروط الراهنة لبطاقات الائتمان التي تنظّم إصدار واستعمال بطاقة ائتمان ريفلكت و/أو البنك العربي.
هـ- إذا لم يقم حامل البطاقة بدفع الحد الأدنى للقسط المستحق المبيّن في كشفين متتاليين، أو أكثر منه، أو إذا أغلق حساب البطاقة فسوف يقوم ريفلكت و/أو البنك العربي، بناء على رغبته المطلقة، بإلغاء البرنامج وسوف يقيّد على حساب البطاقة فوراً ودفعةً واحدةً مبلغاً مساوياً لمبلغ البرنامج الإجمالي بعد تنزيل قيمة الأقساط الشهرية التي قام حامل البطاقة بتسديدها.
و- يجوز لحامل البطاقة أن يطلب تخفيض أو زيادة فترة البرنامج (أي عدد الأقساط الشهرية) باستثناء الأقساط المتعلقة بالرسوم الجامعية أو المدرسية، ولريفلكت و/أو البنك العربي في حال موافقته على طلب حامل البطاقة أن يقيّد على حساب بطاقة ائتمان حامل البطاقة، رسوماً اسمية (يشار إليها فيما بعد بـ "رسوم إعادة جدولة البرنامج").
ز- يسمح لحامل البطاقة بتسديد المبلغ الإجمالي للبرنامج دفعة واحدة.
5- التعويض:
أ- يقر حامل البطاقة بأن البضاعة أو البضائع التي قام بشرائها بموجب البرنامج هي في حيازته. ولن يكون حامل البطاقة مالكاً للبضاعة أو البضائع حتى ذلك التاريخ ولن يقوم بإقرار مسبق أو مزاعم في هذا الشأن، ولا يحق لحامل البطاقة أن يبيع أو يؤجّر أو يرهن أو يحيل البضاعة أو البضائع ولا يحق له ترتيب حق عليها ليتنازل عن ملكيتها، ولا يحق له بأي طريقة أخرى التعامل في هذه البضاعة أو أي حق فيها مع أي شخص أو طرف، وعلى حامل البطاقة أن يمارس الجهد المناسب لاستعمال وصيانة البضاعة أو البضائع.
ب- لن يكون ريفلكت و/أو البنك العربي مسؤولاً قانونياً عن أي عطل أو ضرر يتعرض له حامل البطاقة وينشأ عن شراء أو تركيب أو استعمال البضاعة و/أو البرنامج أو غير ذلك بموجب البرنامج، وتحال أية شكوى بشأن جودة البضاعة المشتراة أو الخدمات المقدمة من خلال البرنامج إلى المورّد أو التاجر، وذلك كله دون الإخلال بالتزامات حامل البطاقة بموجب هذه الأحكام والشروط.
جـ- يحقّ لريفلكت و/أو البنك العربي، في أي وقت و بدون إشعار مسبق أو أية مسؤولية قانونية تجاه حامل البطاقة بأية طريقة مهما كانت، ودون الحاجة لإبداء الأسباب، أن ينهي البرنامج أو يلغي أو يغير مزايا أو ملامح البرنامج أو يغيّر أو يضيف أو يحذف أيا من هذه الأحكام و الشروط، إلا أن هذه القرارات سوف لن تؤثر على المعاملات التي يعقدها حامل البطاقة و يقبلها البنك بموجب البرنامج قبل تلك القرارات، كما يحق لريفلكت و/أو البنك العربي أن يقرر الحد الأدنى لمبلغ الشراء المسموح به بموجب البرنامج لكل بضاعة أو خدمة.
د- يحتفظ ريفلكت و/أو البنك العربي بالحق في إلغاء أهلية أي حامل بطاقة من المشاركة اللاحقة في البرنامج إذا رأى أن حامل البطاقة قد انتهك بأية طريقة كانت هذه الأحكام والشروط أو انتهك بأي شكل كان أحكام وشروط بطاقات ائتمان البنك العربي وذلك كله دون الإخلال بالتزامات البنك، في مواجهة التجار، بالنسبة للمعاملات التي عقدها حامل البطاقة وقبلها البنك قبل ذلك القرار.

هـ- يحق لريفلكت و/أو البنك العربي ألا يسمح/ يرفض أية صفقة يجريها حامل البطاقة بموجب البرنامج بدون تعيين أي سبب مهما كان.
و- لن يكون ريفلكت و/أو البنك العربي مسؤولاً قانونياً عن القيام بالتزاماته بموجب هذه الأحكام والشروط بسبب القوة القاهرة وهي الظروف والأسباب التي تخرج عن نطاق سيطرة ريفلكت و/أو البنك العربي. كما لن يكون ريفلكت و/أو البنك العربي مسؤولاً عن أي تأخير، سواءً كان من جانب التجار المعينين أو من جانب أي طرف ثالث، في إرسال الوثائق المطلوبة بموجب البرنامج إلى ريفلكت و/أو البنك العربي.
ز- هذه الأحكام والشروط ليس من شأنها المساس بأحكام وشروط بطاقات ائتمان البنك العربي التي تنظم إصدار واستعمال بطاقة الائتمان الصادرة عن ريفلكت و/أو البنك العربي، والتي ستطبق على البرنامج.
ح-إذا نشأ أي نزاع بشأن هذه الأحكام والشروط أو البرنامج أو الأحكام والشروط المتعلقة ببطاقات الائتمان الصادرة عن البنك العربي التي تنظم إصدار واستعمال بطاقة الائتمان، فإن قرار ريفلكت و/أو البنك العربي في هذا الخصوص سيكون ملزماً. وفي جميع الأوقات، يحتفظ ريفلكت و/أو البنك العربي بالحق في إنهاء البرنامج بدون إشعار مسبق.
ط- إن حامل البطاقة يقر ويتعهد تعهد لا رجعة فيه ويبرئ ريفلكت و/أو البنك العربي من أية مسؤولية قد تنجم عن أي مطالبة أو خسارة أو ضرر أو أي رسوم أو مصاريف نتيجة قيام ريفلكت و/أو البنك العربي بالتصرف بشكل جزئي أو كلي بناء على أية تعليمات ترسل لريفلكت و/أو البنك العربي عن طريق الفاكس من حامل البطاقة.
6- يقر حامل البطاقة بأن قيود ريفلكت و/أو البنك العربي وسجلاته وأية مستخرجات منها مهما كانت تعتبر صحيحة ودقيقة وأنها تعتبر بينة قانونية وقاطعة وغير قابلة للطعن فيما يتعلق بالأمور الواردة فيها وذلك باستثناء حالات الخطأ المادي الظاهر.
7- يقرّ حامل البطاقة بأنه قرأ هذه الأحكام والشروط واستوعب وفهم ما ورد فيها بشكل نافٍ للجهالة ووافق عليها وقبل الالتزام بها، كما يوافق حامل البطاقة على أن استعماله للبرنامج يشكل موافقة منه على هذه الشروط والأحكام.
<u>الشروط والأحكام الخاصة بخدمة الحماية التأمينية</u>
تسري هذه الشروط والأحكام على خدمة الحماية التأمينية الخاصة بالبطاقات الائتمانية بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع تعليمات وأحكام إصدار واستعمال بطاقة ريفلكت و/أو البنك العربي الائتمانية
يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القسم من الأحكام والشروط المعاني المحددة لها هنا ما لم يدل السياق على خلاف ذلك:
الوفاة: الموت لأي سبب كان طبيعياً أو نتيجة حادث.
العجز الكلي الدائم: هو عجز المؤمن عليه العميل (طالب الإصدار) عجزاً كلياً نتيجة حادث أو مرض حصل له قبل سن الستين واستمر هذا المرض لمدة ستة أشهر متتالية من تاريخ الإصابة / المرض والذي يمنع صاحبه من مزاولة العمل شريطة بقائه حيا لحين ثبوت العجز وحصوله على تقارير طبية معتمدة تفيد عجزه الدائم وعدم مقدرته على ممارسة أي مهنة تتناسب مع مؤهلاته وخبرته.
1- تسدد المطالبات المشمولة في حالتي الوفاة أو العجز الكلي الدائم من خلال طرف ثالث (شركة التأمين) وبحيث يتم تسديد ما نسبته 100% من رصيد البطاقة القائم في تاريخ الوفاة / تشخيص العجز وبحد أقصى مقداره 70000 دينار أردني.
2-تتوقف خدمة الحماية التأمينية لأي مؤمن عليه حكماً عند بلوغ سن ال60 عام لمنفعتي الوفاة والعجز الكلي الدائم.
3-يتم احتساب قسط التامين الشهري حسب نسبة الأقساط التأمينية المقررة من قبل ريفلكت و/أو البنك العربي وبناءً على رصيد البطاقة القائم وتظهر حركة القسط الشهري بكشف حساب البطاقة.
4-لا تمنح خدمة الحماية التأمينية لحملة البطاقات المصدرة على حسابات الشركات وحاملي البطاقات الذين تقل أعمارهم عن 18 عام أو تزيد على 60 عام.
5-يجب إعلام/إشعار ريفلكت و/أو البنك العربي فوراً عن أي حادث/واقعة يتعرض لها المؤمن عليه ومن الممكن أن تؤدي إلى نشوء مطالبة وفاة / عجز كلي دائم، ويجب تقديم الوثائق الأصلية بناءً على طلب ريفلكت / البنك العربي خلال 90 يوم من تاريخ حدوث الواقعة / حادث لتفادي رفض المطالبة من قبل شركة التأمين.
7- لا يحق لريفلكت و/أو البنك العربي إجراء التعديلات على هذه الأحكام والشروط، الأسعار و/أو رفض، وقف أو إلغاء وثيقة التامين بدون ذكر الأسباب وبدون إشعار مسبق.

8- تخضع التغطية التأمينية لشروط وأحكام واستثناءات وثيقة التأمين الأصلية الموقعة بين ريفلكت و/ أو البنك العربي وشركة التأمين.
9- ريفلكت و/ أو البنك العربي غير مسؤولة عن أية منازعات قد تنشأ عن التغطية التأمينية.
10- يحق للعميل (طاب الإصدار) طلب إلغاء التغطية التأمينية في أي وقت، إلا انه لا يحق له إعادة شموله مستقبلاً كما لا يحق له استرداد الأقساط المدفوعة.
11- يحق لريفلكت و / أو البنك العربي زيادة / تخفيض نسبة الأقساط التأمينية بناءً على طلب شركة التأمين وبدون إشعار مسبق.
12- يسقط حق المؤمن عليه (العميل/طالب الإصدار) في المطالبة التي تنطوي على الغش.
13- تمنح تغطية الوفاة والعجز الكلي الدائم والناتج عن الحرب والإرهاب شريطة عدم المشاركة، ما عدا المناطق التي يتم استثناؤها في وثيقة التأمين.
15- لا تشمل تغطية خطر الحرب الجمهورية اليمنية باستثناء مدينة صنعاء وبسقف مقداره خمسة وعشرون ألف دولار في حال كانت الوفاة أو العجز الكلي الدائم ناتج عن الأسباب الحربية أو الخطف أو الاختفاء أو طلب الفدية أو الموت العنيف.
15- لن تدفع أية تعويضات إذا كانت الوفاة ناشئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أي مما يلي:
- الانتحار/محاولة الانتحار.
-الاشتراك الفعلي في الحروب والأعمال العدوانية أو العمليات العسكرية سواء أكانت الحرب معلنة أو لا، والاشتراك الفعلي في الصراعات والشغب والاضطرابات الأهلية والانتفاضات والثورات كما يشمل الاستثناء حالات الوفاة الناجمة عن العمل لحساب أي منظمة تكون ضالعة في قلب نظام الحكم بالقوة أو التأثير عليه بالإرهاب أو العنف.
- التلوث الذري / البيولوجي / الكيمائي.
-إذا ارتكب المؤمن عليه العميل (طالب الإصدار) عملا اجراميا
16- بالإضافة إلى الاستثناءات المذكورة في البند 14 تستثنى المطالبات المتعلقة بمنفعة العجز الكلي الدائم والتي تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن:
- الاضطرابات العقلية/العصبية.
لضرر المسبب عمداً للذات والانتحار أو محاولة الانتحار سواء أكان المؤمن عليه (العميل/طالب الإصدار) مختلاً عقلياً أو لا.
- الإفراط في تناول الكحول والمخدرات
- الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (سيدا/ ايدز).
- الملاحة الجوية، الطيران الشراعي أو أي نوع مماثل، إلا إذا وجد المؤمن بصفة مسافر حامل تذكرة سفر من شركة طيران مؤهلة
- اشتراك المؤمن عليه أو تمرنه على أي نوع من أنواع الرياضات الخطيرة مثل ممارسة الغطس تحت الماء أو الاشتراك في سباقات السيارات أو الدراجات.
الشروط والاحكام الخاصة المتعلقة ببطاقة ريفلكت و / أو البنك العربي الائتمانية
تترتب فائدة على المشتريات أو/وعلى السحب النقدي بمعدل 1.5% على رصيد البطاقة القائم وتقيد على حساب بطاقة ريفلكت و / أو البنك العربي الائتمانية شهرياً، أما العمولات على اختلاف أنواعها فإنها تقيد على حساب بطاقة ريفلكت و / او البنك العربي الائتمانية عند استحقاق موعدها كما هو مبين أدناه:

- عمولة إصدار / تجديد بطاقة ريفلكت الائتمانية:		**0**
- عمولة حركة خارج الدولة / تبديل عملة:		**OIF Fees (3% Europe) (4% (non-Europe** **DCC fees (1.5% Europe)** **(2.5% Europe)**
- عمولة السحب النقدي:		

	4% وبحد أدنى أربعة دنانير
- عمولة تجاوز السقف المقرر:	**خمسة دنانير**
- عمولة التأخر في السداد:	**خمسة دنانير**
- رسوم استبدال بطاقة ريفلكت الائتمانية:	**خمسة دنانير**
- عمولة الحماية الائتمانية: وتعادل 0.35**%** من الرصيد القائم	
- عمولة التحويل في حال تم تحويل مبالغ من حساب البطاقة إلى المحفظة و/ أو حساب التوفير الخاص ب ريفلكت و / أو لأي حساب اخر هي: 4 **%**	
- الحد الأدنى للتسديد هو **5% أو خمسة عشرة ديناراً أردنياً** كحد أدنى.	
- عمولة اعتراض على حركة تمت على البطاقة الائتمانية هي مبلغ 5 دنانير أردني في حال ثبوت عدم صحة الاعتراض.	
- يحق لريفلكت و / أو البنك العربي تعديل أسعار الفائدة والعمولة زيادة أو تخفيضا وفق المعدلات المعلنة دوريا من قبله، وعلى أن يتم إشعار طالب الإصدار على عنوانه المعتمد و/أو البريد الالكتروني المعتمد لدى ريفلكت و/أو البنك العربي قبل أربعة عشر يوم عمل من تاريخ التعديل.	
وجب التنويه أن البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من العميل و / أو الكفيل ضمن إطار العلاقة التعاقدية تخضع لأحكام السرية المصرفية المنصوص عليها في قانون البنوك النافذ.	
اقر بأنني أطلعت على كامل الشروط والأحكام الواردة هنا واستوعبت كل ما جاء فيها مع الاشارة الى أن ورود أي شرط / شروط بحكم أو لون أو خط مختلف عن بقية الشروط فأن قبولي بها يعتبر بمثابة توقيع ثانٍ إزاء كل منها.	
أقر بأنني استلمت نسخة اصلية من الشروط والأحكام.	
تمت الموافقة على هذا العقد إلكترونياً من قبل "Salutation" "Customer full Name" بتاريخ DD-MM-YYYY الساعة HH:MM ويعتبر هذا العقد عقدا تاما بالمفهوم الوارد بالقانون المدني و / أو بموجب أي تشريع اخر نافذ	